

التوصيات الختامية
ورشة العمل الإقليمية: الحماية الدولية في التحركات المختلطة في وسط البحر الأبيض
المتوسط: الاتجاهات والممارسات الجيدة

15-14 يونيو 2021

فندق ريكسوس بمدينة شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية



نحن ممثلي الدول الأعضاء من الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية¹؛

نتوجه بالشكر إلى جمهورية مصر العربية على كرم الضيافة ولاحترافها أشغال ورشة العمل
الإقليمية: الحماية الدولية في التحركات المختلطة في وسط البحر الأبيض المتوسط: الاتجاهات

(مرفق قائمة بأعضاء الوفود المشاركة)¹

والممارسات الجيدة والتي انعقدت حضورياً في وقتٍ دقيقٍ يمرُّ به العالم من خلال تفشي جائحة كورونا.

نتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على تنظيم ورشة العمل الإقليمية: الحماية الدولية في التحركات المختلطة في وسط البحر الأبيض المتوسط: الاتجاهات والممارسات الجيدة، والتي تعدُّ الأولى من نوعها في هذا المجال وفي هذا الظرف الدقيق الذي تمر به دول شمال إفريقيا من تحديات أمنية وإقتصادية واجتماعية تفرض مزيد من التعاون والتنسيق فيما بينها، لرفعها.

وإذ ندرك أن دول شمال إفريقيا تواصل الحفاظ على نهجها الإنساني والسخي تجاه اللاجئين وملمتسي اللجوء والمهاجرين على الرغم من التحديات العديدة؛

وبعد مراجعة هذه التحديات المتعلقة بالحماية ضمن التحركات المختلطة والغير نظامية للاجئين والمهاجرين والإدارة الفعالة للجوء والهجرة في وسط حوض البحر الأبيض المتوسط؛

وإذ نلاحظ أن سياق اللجوء والهجرة في شمال إفريقيا قد تغير بشكل كبير خلال العقد الماضي، مع استمرار وتزايد وصول اللاجئين والمهاجرين بسبب آثار النزاع والاضطهاد والعنف العشوائي والفقر والبطالة وعدم توفر سُبل العيش الكريم وتغير المناخ في الدول المجاورة؛

وإذ نُعبر عن قلقنا من تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وغيرهم من الفئات الهشة المعرضين لخطر الاتجار بالبشر وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال التحركات المختلطة؛

وإذ نلاحظ أن الإدارة الفعالة لقضايا اللجوء والهجرة في شمال إفريقيا تتطلب مزيداً من الإجراءات بناءً على التعاون الدولي والإقليمي والتضامن الدولي، فضلاً عن تنسيق أكبر مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما في ذلك ما يتعلق بتحديد احتياجات الحماية الدولية، وكذلك المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين؛

وإذ نُقر بضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات - في سياق القوانين الوطنية والإتفاقات الإقليمية والالتزام بالمعايير الدولية - لإحراز تقدم في المجالات الرئيسية التالية:

- أ- زيادة تعزيز الحماية المتاحة للاجئين خلال التحركات المختلطة غير النظامية كوسيلة لتوفير بدائل قابلة للتطبيق؛
- ب- إنفاذ القانون من خلال محاكمة وإدانة المهربين والمتاجرين بالبشر وتفكيك شبكاتهم في بلدان المنشأ والعبور والمقصد؛
- ت- تطوير حملات توعية عامة في المجتمعات الأصلية وبلدان العبور والمقصد لزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتحركات غير النظامية والبدائل المتاحة؛
- ث- العمل على توفير الدعم اللازم لتنفيذ برامج عودة آمنة وكريمة وقانونية لأولئك الذين ليسوا بحاجة إلى حماية دولية أو ليس لديهم وضع قانوني لأي سبب؛

وبالإشارة إلى ما سبق، نُوصي بما يلي:

1- التعاون الإقليمي والدولي

يُمكن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال التدابير التالية:

- أ- زيادة مستوى التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية وتقاسم المسؤولية بما يتماشى مع نهج المجتمع بأكمله ضمن المبادئ المنصوص عليها في الميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR) والميثاق العالمي للهجرة (GCM). كما تتضمن عملية تبادل المعلومات أيضاً تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بحماية اللاجئين التي يمكن الاسترشاد بها في الدول الأخرى؛
- ب- تعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التحركات غير النظامية، بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك تعزيز تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية؛ بالإضافة إلى الدعم المُقدّم من المنظمة الدولية للهجرة؛
- ت- العمل على مساعدة وتعزيز قدرات الدول المستضيفة للاجئين في كافة المجالات التي تضمن سُبُل العيش الكريم للاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم.

2- جمع البيانات وتحليلها

كجزء من التعاون الإقليمي والدولي، تعتبر عملية جمع البيانات وتحليلها في غاية الأهمية، وذلك لتسهيل فهم اتجاهات التحركات المختلطة؛ وبالتالي للتمكين من اعتماد تدابير / آليات أكثر فعالية

لإدارة التحركات المختلطة غير النظامية والاستجابة لها، بما في ذلك ما يتعلق بحماية اللاجئين. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز تبادل البيانات والتحليلات بشأن الوافدين غير النظاميين، بما في ذلك أولئك الذين تم إنزالهم بعد الإنقاذ في البحر، بين الدول والمنظمات الدولية المعنية؛ مما من شأنه أن يساهم في فهم أكبر لاتجاهات التحركات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشخاص الذين هم في حاجة إلى الحماية.

3- تعزيز نظام حماية اللاجئين

من الأهمية بمكان احترام المبدأ الأساسي لحماية اللاجئين، أي عدم الإعادة القسرية كما هو مُبين في إتفاقية اللاجئين لعام 1951، وتنفيذها على النحو الواجب، كما ينبغي زيادة تعزيز ترتيبات تقاسم المسؤولية في المنطقة. وفي هذا السياق، تعمل الدول في منطقة شمال أفريقيا على:

(أ) تطوير و/ أو تعزيز آليات لتحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية أو الذين لديهم احتياجات حماية محددة أخرى مثل ضحايا الاتجار والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، على الحدود وعلى طول الطرق، وإحالتهم إلى الحماية اللازمة والمساعدة؛

(ب) تعزيز معرفة مسؤولي الحدود باحتياجات الحماية الدولية المحتملة للأشخاص الموجودين ضمن عمليات التحركات المختلطة غير النظامية، وكيفية تحديد هؤلاء الأفراد ومساعدتهم، بما في ذلك من خلال نهج يُراعي النوع الاجتماعي، وإحالتهم إلى مؤسسات ومنظمات الحماية ذات الصلة؛

(ت) النظر في ترتيبات المفوضية لعملية الاستقبال، بما في ذلك عند نقاط الإنزال التي توفر المساعدة اللازمة وتمكّن من تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية ضمن التحركات المختلطة غير النظامية؛

(ث) اللجوء إلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير والعمل على تبادل الخبرات والمبادرات بشأن توفير بدائل الاحتجاز للمهاجرين بين الدول والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في المنطقة. كما يجب تجنب احتجاز الأطفال بما يتماشى مع المعايير الدولية. وحيثما يكون الاحتجاز ضرورياً، يجب تطبيقه وفقاً للمعايير الدنيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ج) تعزيز التنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمكين الإحالة الفعّالة للأشخاص الذين لديهم احتياجات حماية دولية محتملة في أقرب فرصة، بما في ذلك الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية؛

(ح) الإستعانة بخبرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإيجاد حلول دائمة للاجئين تماشياً مع مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات بطريقة أكثر إنصافاً.

4- حماية ضحايا الاتجار بالبشر

تُشجّع الدول على دمج أحكام مكافحة الاتجار في التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة، والعمل، والنوع الاجتماعي، والأطفال، والأمن.

تُشجّع الدول كذلك على تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال بذل جهود إضافية للحد من الاتجار بالبشر ومقاواة المتاجرين؛ كما تُشجّع على مواصلة تطوير الآليات التي تهدف إلى تعزيز وصول ضحايا الاتجار بالبشر إلى العدالة.

5- آليات المتابعة

هذا وتوصي بتنفيذ هذه التوصيات عبر آلية تنسيق مستمرة من خلال ما يلي:

- (أ) تعيين نقاط اتصال وطنية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات؛
- (ب) إنشاء آلية استعراض مُنظمة لتقييم التقدم وتحديد العقبات وإيجاد الحلول للتغلب عليها.
- (ت) العمل على تعزيز القدرات الوطنية من خلال المزيد من التدريب وتطوير كفاءاتها في مجال حماية اللاجئين.
- (ث) عقد إجتماعات دورية لإطلاع الدول الأعضاء على المستجدات حول الإتجاهات والممارسات الجيدة في حماية اللاجئين ضمن التحركات المختلطة في حوض البحر الأبيض المتوسط وللعمل على تنفيذ توصيات هذه الورشة.